من مشاريع بلاغة الكلمة والجملة في التراث اللساني العربي

د.مختار درقاوي جامعة الشلف

- **الملخص:**

يغطّي هذا البحث ثلاثة مشاريع مهمة في بلاغة الكلمة والجملة في التراث اللساني العربي، يتعلّق الأمر بكل من: مشروع أبي سليمان الخطّابي (ت388هـ) الذي تكفّل بالردّ فيه على جملة من التساؤلات التي وجّهها الخصوم إلى بلاغة الكلمة القرآنية في رسالته الموسومة بـ: "بيان إعجاز القرآن". والمشروع الثاني له صلة بما عرض له ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) في مؤلَّفه "سر الفصاحة" إذ أحصى الشروط الثمانية لبلاغة اللفظة المفردة بغير تأليف، أمّا المشروع الأخير فيتعلّق الأمر بعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) الذي وقف فيه عند قضايا محورية وجوهرية تجسّد كل خصوصيات تقديم المعنى والنظم على الألفاظ.

- **الكلمات المفتاحية:** البلاغة – الكلمة - الجملة - المعنى

Eloquence of word and sentence in the Arab linguistic heritage projects

– Abstract :

This research seeks to address three important projects in the eloquence of word and sentence in the Arab linguistic heritage, it comes with all of the Draft Abu Suleiman Khattabi (d. 388 AH), which answered some questions sent by some refusers of the eloquence of the Coran word In his thesis called " Bayan Iijas Al Coran". The second project was linked to what had been indicated by Ibn Sinan al-Khafaji (d. 466 AH) in his book named " Sirr al fassaha" that he counted the eight conditions for the eloquence of the single word . The final project is related to Abdul Kaahar Jerjani (d. 471 AH), which had studied some main issues such as Annadthm Theory.

– **key words** : Rhetoric – Word - sentence - the meaning

- **تمهيد:**

يسعى هذا العمل إلى الحديث عن البلاغة العربية من خلال الوقوف باقتضاب عند أمرين مهمين: الأوّل عند المصطلحين الذين يشكّلان عتبة البحث، وأقصد: الكلمة والجملة. والثاني: تضمين هذه

المصطلحات بعض المشاريع البلاغية المهمّة التي عُنيت بإماطة اللثام عن بعض التساؤلات والإشكالات العالقة في مجال التعاطي مع بلاغة الكلمة والجملة في القرآن الكريم. وعلى هذا الأساس وقع الاختيار على ثلاثة مشاريع، تكفّل مشروعان منها بتقديم بعض خصائص وشروط بلاغة الكلمة، يتعلّق الأمر بالنسبة للمشروع الأوّل بما قدّمه أبو سليمان الخطّابي (ت388هـ) من ردود على جملة من الانتقادات أو التساؤلات التي وجّهها الخصوم إلى بلاغة الكلمة القرآنية في رسالته الموسومة بـ: "بيان إعجاز القرآن".

أمّا المشروع الثاني فله صلة بما عرض له ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) في مؤلَّفه "سر الفصاحة" إذ أحصى الشروط الثمانية لبلاغة اللفظة المفردة –بغير تأليف أي خارج سياق الجملة-وعدّها خلاصة ما يحتاج إلى معرفته من مكونات بلاغة الكلمة في اللسان العربي. أمّا المشروع الثالث فعَدَلَ فيه صاحبه عن الخوض في بلاغة الكلمة إلى الخوض في بلاغة الجملة؛ يتعلّق الأمر بمشروع عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) الذي وقف فيه عند قضايا محورية وجوهرية تجسّد كل خصوصيات تقديم المعنى والنظم على الأصوات باعتبارها أجراسا ومقاطع، وهي "قضية تقديم التمفصل الدلالي أي البناء على الجملة على التقطيع النظمي[1].

- **مصطلح الكلمة لدى البلاغيين**

الكلمة بوصفها أداة فاعلة من أدوات إيصال المعنى ومكونا رئيسا من مكونات النظام اللغوي ليس لها في المدوّنة اللسانية تعريف جامع مانع متفق عليه، فهي –كما نبّه إلى ذلك ستيفن أولمان وكمال بشر- من المصطلحات المجردة التي يصعب تعريفها وإن كان من السهل عادة التعرّف عليها[2]. لكن مع ذلك قد حظيت الكلمة في الثقافة اللسانية بعناية كبيرة من قبل علماء اللغة، شأنها في ذلك شأن جوانب اللغة الأخرى.

إذ أُخضعت لألوان شتى من الدراسة العلمية الموضوعية، تعدّدت واختلفت باختلاف البيئات والمناهج والعقول. ولكنها اتفقت جميعا على شيء واحد، وهو أنّ الكلمة احتلت وما زالت تحتل مكانة فريدة، كوحدة لغوية معقّدة في النظام اللساني. ونتيجة للفروق وللاختلاف الحاصل بين الكلمة المنطوقة والمكتوبة، وبين الكلمة المفردة والكلمة في سياق التركيب، وبين الكلمة في وضعها العادي وفي وضعها البلاغي الجمالي ظهرت إلى الساحة الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية [3].

دون إغفال الدراسات البلاغية التي نظرت إلى الكلمة بما لها من قيمة جمالية وتعبيرية وحجاجية. مع العلم أنّ الموقف اللساني الحديث في مادته التي تناولها سجّل عدولَ اللغويين المحدثين عن الخوض في تقييم الكلمة أو الكلام، وخاصة من الناحية الجمالية، لما في ذلك من بعد عن المنهج العلمي

الموضوعي[4]، إلا أنّ هذه القضية؛ أي قضية الكلمة ودلالتها وقيمتها في التعبير قد استغرقت علماء البلاغة العربية أمدا طويلا، فيما يعرف في تاريخ البلاغة العربية بقضية اللفظ والمعنى، بما لها صلة بقضية الإعجاز القرآني. ومن ثم كانت دراسة الكلمة عند البلاغيين على اختلاف المنهج المعتمد والتوجّه الفكري تتصل أساسا بجانبين مهمّين من جوانبها هما:[5]

- أصوات الكلمة وعلاقة هذه الأصوات بعضها ببعض.
- دلالة الكلمة وقيمتها من الناحية الجمالية والتعبيرية في حالة الإفراد والتركيب.
- **دفاع الخطابي عن بلاغة الكلمة:**

تكفّل أبو سليمان الخطّابي بمهمة تفنيد بعض المغالطات التي أوردها عدد من الخصوم على بلاغة الكلمة القرآنية، ولم يعوزه في ردّه ذاك التأسيس العلمي، إذ قال: " والجواب: أنّ القول في وجود ألفاظ القرآن وبلاغتها على النعت الذي وصفناه لا ينكره إلا جاهل أو معاند، وليس الأمر في معاني هذه الآي على ما أوّلوه، ولا المراد في أكثرها على ما ظنّوه وتوهّموه"[6]. ومن تلك الشبه التي فنّدها:

- تساوي الألفاظ وإمكان التبادل: ألفاظ متقاربة المعنى يحسب أكثر الناس أنّها متساوية (عدم مراعاة الفروق الدلالية).
- استعمال الألفاظ في غير موضعها.

بعد أن استعرض شبه الخصوم ما لبث أن قدّم الخطابي إجابات شافية ترفع الرّيب وتزيل اللبس؛ وتُبين افتقار منتقدي البلاغة القرآنية إلى بُعْد النظر الذي به تُدرك أوجه التصرّف في الكلام.

- **عمود البلاغة:**

وضَع الخطابي قاعدة مهمة في النّمط التداولي للكلام وَسَمَهَا بعمود البلاغة، وقَصَد به "وضْع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكَل به، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه: إمّا تبدّل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة. ذلك أنّ في الكلام ألفاظا متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنّها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب، كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبخل والشح"[7]. وفي هذا الكلام دعوة مباشرة من الخطّابي إلى ضرورة مراعاة الفروق الدلالية بين الألفاظ؛ لأنّ "لكلّ لفظة خاصية تتميّز بها عن صاحبتها في بعض معانيها وإن كانا قد يشتركان في بعضها"[8] الآخر، فهناك بعض السمات الدلالية

التمييزية التي تجعل إمكان إحلال كلمة مكان أخرى في بنية النص غير سائغ، وإن كانا ينتميان إلى الحقل الدلالي نفسه.

فالحمد والشكر في المفهوم التداولي العام قد يشتركان، فتقول: الحمد لله على النعمة؛ أي الشكر لله عليها، لكن في سياق الوضع قد يتميز الشكر عن الحمد في أشياء، فيكون الحمد ابتداءً بمعنى الثناء، ولا يكون الشكر إلا على الجزاء، تقول: حمدت زيدا، إذا أثنيْتَ عليه في أخلاقه ومذاهبه، وإن لم يكن سبق إليك منه معروف، وشكرت زيدا إذا أردت جزاءَه على معروف أسداه إليك، ثم قد يكون الشكر قولا كالحمد، ويكون فعلا كقوله جلّ وعزّ: **"اعمَلُوا ءَالَ داوُد شُكْرًا"**[9]. وإذا أردت أن تتبيّن حقيقة الفرق بينهما اعتبرت كل واحد منهما بضدّه، وذلك أنّ ضدّ الحمد الذمّ، وضد الشكر الكفران، وقد يكون الحمد على المحبوب والمكروه، ولا يكون الشكر إلا على المحبوب[10].

وكذلك: بلى ونعم، فإنّ بلى جواب عن الاستفهام بحرف النفي، كقول القائل: ألم تفعل كذا؟ فيقول صاحبه: بلى، كقوله عز وجلّ: **"أَلَسْتُ برَبّكم قَالُوا بَلَى"** [11]. وأمّا نعم فهو جواب عن الاستفهام نحو هل، كقوله تعالى: **"فهَلْ وجَدْتُم ما وَعَدَ رَبُّكُم حَقًّا قَالُوا نعم"** [12]، ثم عزّز ما ذهب إليه بقول الفراء: بلى لا يكون إلا جوابا عن مسألة يدخلها طرف من الجحد، وحكى عنه أنّه قال: لو قالت الذرّية عندما قيل لهم ألست بربكم، نعم، بدل قولهم بلى لكفروا كلّهم[13]. ولم يكتف الخطابي بهذين المثالين في باب التنبيه بأهمية الفروق الدلالية بين الألفاظ المتقاربة التي يظن أكثر الناس أنها متساوية، وإنّما ساق أمثلة كثيرة، لا يسع المقام لذكرها جميعا.

ثم دلَف بعد ذلك إلى الإجابة عن الادعاء الذي زَعَمَ بأنّ في القرآن كلمات استعملت بخلاف الوصف المعهود عند أصحاب اللغة وأهل المعرفة بها، كقوله:**"فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ"** إنّما يستعمل في فعل السباع خصوصا الافتراس، يقال: افترسه الذّئب، "فأمّا الأكل فهو عام لا يختص به نوع من الحيوان دون نوع". بيّن الخطابي أن الذي يقتضيه السياق والأنسب في هذا الموضع أن يستعمل لفظ الأكل بدل الافتراس؛ لأنّ الافتراس معناه في فعل السبع القتْل فحسب، وأصْل الفَرْس دقّ العنق، والقوم إنّما ادعوا على الذئب أنّه أكله أكلا وأتى على جميع أجزائه وأعضائه، فلم يترك مفصلا ولا عظما، وذلك أنّهم خافوا مطالبة أبيهم إياهم بأثر باق منه يشهد بصحة ما ذكروه، فادعوا فيه الأكل ليزيلوا عن أنفسهم المطالبة، والفَرْس لا يعطي تمام هذا المعنى، فلم يصلح على هذا أن يُعَبَّر عنه إلا بالأكل، على أنّ لفظ الأكل شائع الاستعمال في الذئب وغيره من السباع[14]. ودعّم ما ذهب إليه بما حكاه ابن السّكّيت في ألفاظ العرب قولهم: أكل الذئب الشاة فما ترك منها تامورا[15]، ثمّ أورد قول الشاعر:

فتًى ليس لابنِ العمِّ كالذئب إن رأى بِصَاحِبِه يومًا دمًا فَهوَ آكلُهُ[16]

وقول الآخر:

أبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَر فإنَّ قوميَ لم تأْكُلْهُم الضَّبُعُ[17]

وقد يتوسّع في إطلاق لفظ الأكل، حتى يجعل العَقْر أكلا وكذلك اللدغ واللسع.[18]

ولم يقتصر ردّ الخطابي على هذا النمط من الاعتراضات، بل ناقش اعتراضهم استعمال لفظ الهلاك في قوله تعالى: هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَه"[19]، قال المعترضون: إنّ لفظ الهلاك لا يستعمل إلا في تلف الأعيان والأشخاص لا في الأمور التي هي معان وليست بأعيان ولا أشخاص كالسلطان، عقّب الخطابي بقوله: "ما زادوا على أن عابوا أفصح الكلام وأبلغه"، ثم رفع ما توهموه بقوله: قد تكون الاستعارة في بعض المواضع أبلغ من الحقيقة، كقوله عز وجلّ: "**وَءَايَةٌ لَهُمُ الَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ**"[20].

والسلخ هاهنا مستعار، وهو أبلغ منه لو قال نُخرج منه النهار وإن كان هو الحقيقة، وكذلك قوله سبحانه: "**فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَر**"[21] هو أبلغ من قوله: فاعمل بما تؤمر؛ وإن كان هو الحقيقة، والصدع مستعار، وإنما يكون ذلك في الزجاج ونحوه من فِلِزِّ الأرض، ومعناه المبالغة فيما أمر به حتى يؤثّر في النفوس والقلوب تأثير الصدْع في الزجاج ونحوه"[22]. مما سلف يظهر أنّ الخطّابي من بين ما نهض عليه في مؤلّفه أنّه لم يقتنع ببعض الحجج التي قدمّها الخصوم لإجهاض المسحة البلاغية عن بعض الاستعمالات القرآنية، فتجده باسطا وجهة نظرهم مسترسلا في ذكر مواضع قصورها، مستدركا بتوجيه الرأي الصائب فيها، مثبتا بلاغة الكلمة القرآنية من حيث اللفظ والمعنى، مؤكدا أنّ المزية مردُّها "لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم"[23]، ومن ثَمَّ فإنّ ما قدّمه الخطّابي من تفسيرات دلالية جعل من تمثّل الصورة البلاغية للألفاظ القرآنية أمرا ميسورا وسهلا.

ثمّ إنّ الرجل لم يكن فكره حبيس الدروب التي تشبّث بها كثير من الدارسين. حين رأى فريق من هؤلاء بأنّ مرجع المزية إلى اللفظ، ورفض أن ينحل المعنى شيئا منها، وبالغ في ذلك فرأى أن المعاني ليست دانية من فكر كل متكلّم فحسب، وإنّما هي مطروحة في الطريق تتعثر فيها أقدام العوام، ورأى فريق آخر يقف عند الطرف المقابل، بأن مرجع المزية إلى المعاني واستهان بالألفاظ وأنزلها من المعاني منزلة الخدم تسعى بين يديها في ذلّة وصغار[24].

وظلّ هذان الرأيان يتحاوران حوارا فيه مهارة الأدباء، وذكاء المتكلمين. ومَدَّ لهذا الصراع وأزكاه عوامل مذهبية حتى أغرى الباحثين، وامتص الجزء الأهم من الجهود الصادقة في الدراسة البيانية. هذا ما جعل بعض الباحثين يَضِيق بهذا الخلاف ويلتمس طريقا آخر يكشف ويبحث فيه عن سر المزية

فعثر عليها في الصياغة وهيئات التراكيب، ومدى انطباقها على حال المعنى، وقد عانى صاحب هذا الوجه معاناة صعبة في بيان خطل المذهبين الكبيرين، وما ينطويان عليه من ضعف ومناقضة، ومع عظم شأن هذا الاتجاه فإنّ القول بأنّ الخطابي كان أفسح مدى من هؤلاء جميعا بجعله اللفظ والمعنى والنظم ثلاثتها مراجع ترجع إليها مزايا الكلام[25]، فهو قول لم يجانب الصواب، لأنّه قول جمع فأوعى،حين نظر إلى المزية بأنّها "لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم".

- **ابن سنان الخفاجي:**

انتدب ابن سنان الخفّاجي نفسه لصياغة مشروع للبلاغة الصوتية واللفظية سدّ به فراغا وتدارك به نقصا في الثقافة العربية[26]. وقد أقام مشروعه على أساس التفرقة بين مفهوم البلاغة والفصاحة، فقصر الفصاحة على وصف الألفاظ، وجعَل من البلاغة وصفا للألفاظ مع المعاني، فلا يقال في كلمة واحدة لا تدلّ على معنى يفضل عن مثلها بليغة، وإن قيل فيها فصيحة. ثمّ ما فتئ أن وضع معادلة بلاغية مفادها: كل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغا، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه[27].

ومع أنّ علماء البلاغة لم يَقْنَعوا في إطار تمثّل الجهاز المفاهيمي ورصد علائق الاتفاق والاختلاف بين المصطلحات بما قدّمه ابن سنان من فروق بين مصطلحي البلاغة والفصاحة إلا أنّه حاول أن يضع القارئ في موضوع الفصاحة ومجالها ووظيفتها أمام رؤية واضحة من خلال رسم الحدود وبيان الشروط. إنّ الفصاحة لدى ابن سنان الخفاجي "نعْتٌ للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ، وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، وبوجود أضدادها تستحق الاطراح والذم، وتلك الشروط تنقسم قسمين: فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضمّ إليها شيء من الألفاظ وتؤلّف معه، والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض"[28].

ثمّ شرع في تبيان مقاييس فصاحة اللفظة المفردة بغير تأليف، وأحصى ثمانية شروط، ملخّصها:

1- أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج.
2- أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسنا ومزية على غيرها، وغن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة.
3- أن تكون الكلمة –كما قال الجاحظ- غير متوعّرة وحشية.
4- أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية.
5- أن تكون الكلمة جارية على العرف العرف العربي الصحيح غير شاذّة.

6- ألا تكون الكلمة قد عبّر بها عن أمر آخر يكره ذكره.
7- أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف.
8- أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك[29].

وتنتظم هذه الشروط في قاعدة عامة: خلوص الكلمة من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي أو الصرفي. وعلى هذا فإن تصور ابن سنان للكلمة المفردة يتصل بجوانب أساسية من مبناها ومعناها، وهذه الجوانب هي:

- **الصوت**: فالكلمة تتألف من أصوات متباعدة المخارج.
- **الصيغة**: أن تكون جارية على العرف العربي في التصريف.
- **الدلالة**: ألا تكون وحشية أو ساقطة عامية.
- **الاستقلال**: يدرك من تعامله وإلحاحه على الوجود المتميز للكلمة[30].

ثم انتقل بالحديث إلى القول في شروط تأليف الكلام، وهي أقسام أربعة:[31]

- قسم يشترك مع شروط اللفظة المفردة؛ كتباعد المخارج، والجري على العرف اللغوي، وتجنّب ما يكره ذكره.

- وقسمان كالأصلين يتفرع منهما شروط عدّة تتعلّق بلحمة الكلمات في السياق على مستويات مختلفة. "إنّ أحد هذه الأصول وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازا لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فهمه"[32]. وهذا الأصل جامع لكثير من المبادئ المتعلقة بمراعاة الانتظام السليم للوحدات في التركيب وتنزيلها مواضعها الحقة، وإن شمل قضايا في الدلالة كالاستعارة، إلا أن فهم المؤلف لها إذ قال فيها بالنقل سوّغ له إيرادها في هذا القسم الذي تعرّض فيه إلى التقديم والتأخير، والقلب، والاستعارة، والحشو، والمعاظلة (مداخلة الكلام بعضه بعضا)، وعدم إيراد ألفاظ الذم في المدح، وألفاظ المدح في الذّم، وألفاظ الحرف.

ثم انتقل إلى الأصل الثاني الذي حدّده بقوله: "ومن شروط الفصاحة المناسبة بين اللفظين، وهي على ضربين: مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة ومناسبة بينهما من طريق المعنى"[33]. وهو مبدأ عام يشكل أشكالا عدّة من أنماط التناسب الحادثة بين وحدات الكلام في مستوييه الصوتي والمعنوي، ذلك أنّ كل علاقة تضمّ وحدتين أو أكثر تزيد من بهاء الكلام لما لأشكال التوازن الحادث بين وحداته من أثر في إيقاع الكلام وتناسق عناصره، وهو أمر يمتد به ليغطّي مساحات عامة في البنية كالقافية والوزن.

وما أورده من هذه الأوجه عالقا بالصيغة فهو السجع والازدواج والقوافي في الشعر التي يراها تجري مجرى السجع، ثم التصريع والترصيع ومنه أيضا حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدّم مقدّما وإلى المؤخّر مؤخّرا، ومن المناسبة أيضا التناسب في المقدار، وهذا في الشعر محفوظ بالوزن، ومنه المجانس. أمّا تناسب الألفاظ من طريق المعنى فإنّ يتمّ على وجهين: أن يكون معنى اللفظتين متقاربا، أو أحد المعنيين مضادا للآخر وهو المطابق، أو قريبا من المضاد[34].

- ورابع يبدو في أشكال من تآلف الوحدات في السياق أيضا، إلا أن تعلّق المعنى فيه باللفظ عبر محور عمودي هو الذي جعله يخص هذا القسم بوصف الفصاحة والبلاغة. وهو قضايا خمس هي: حسن الكناية، والإيجاز والاختصار ويتعرّض فيه للمساواة والتذليل، ومنه أيضا وضوح الكلام وظهوره حتى لا يحتاج إلى فكر في استخراجه، ثم الإرداف والتتبع، وأخيرا التمثيل[35].

مع أنّ مُؤَلَّف"سر الفصاحة" للخفاجي عُدّ أكمل محاولة في التراث البلاغي لضبط مقاييس الفصاحة[36] إلا أنّ المنهج الصوتي واللفظي الذي راهن عليه صاحبه في استخلاص بلاغة الخطاب اللغوي يبقى في نظر محمد العمري منهجا خاسرا إذا ما قورن بالمنهج الذي تبنّاه عبد القاهر الجرجاني، وهو المراهنة على المعاني[37]. وإن كان حمادي صمود وغيره قد رأوا في الاتجاهين الصوتي والمعنوي أنصع شهادة عن المآزق التي وقع فيها علماء البلاغة نتيجة فصلهم بين الألفاظ والمعاني وإرادة الانتصار لهذا الشق أو ذاك[38].

- **الجملة وبعض خصائصها عند عبد القاهر الجرجاني:**

صرّح عبد القاهر الجرجاني بأنّ "مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفتَ أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتدّ ارتباط ثان منهما بأوّل، وأن يحتاج في **الجملة** إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه هاهنا في حال ما يضع بيساره هناك. نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين"[39]. ثم أردف مؤكّدا في موضع آخر: "إنّ الألفاظ المفردة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد[40].

وهو بهذا يودّ التفرقة على أساس الفائدة بين الدلالات الإفرادية للكلم والدلالة التركيبية لها (في إطار الجملة)، فالكلمة المفردة لها دلالة على معناها الذي وضعت إزاءه، ولكن وظيفة وضع الكلمات ليست هي التعريف بالمعاني المفردة لها، بل هي أن تضمّ تلك الكلمات (مصطحبة تلك المعاني) في بناء لغوي تتفاعل فيه فينتج عن تفاعلها معنى آخر أو معان أخرى، هي ما أطلق عليه " الفائدة أو الفوائد"،

ومقتضى ذلك أنّ الفائدة هي نتاج الدلالة التركيبية لا الإفرادية[41]، وهذا ما قرّره الزجاجي قبل عبد القاهر الجرجاني إذ قال: "الاسم يدلّ على مسمّاه ولا تحصل منه فائدة مفردا حتى تقرنه باسم مثله أو فعل أو جملة وإلا كان ذكرك له لغوا وهذا غير مفيد"[42].

وعليه فإن دلالة الجملة هي دلالة نظم وتركيب، ومن مقتضيات ذلك أنّها دلالة قصد وإرادة؛ وذلك لأنّ التركيب ليس إلا نتاجا للقصد، والقصد لا يتعلّق بالمفردات إلا لغاية التركيب[43]، هذا ما نبّه إليه عبد القاهر الجرجاني بقوله: ليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى[44]. ذلك الارتباط الوثيق بين الدلالة التركيبية والقصد يعين على فهم ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني بقوله: لا يصير "ضرب" خبرا عن زيد بوضع اللغة بل بمن قصد إثبات الضرب فعلا له، وهكذا "ليضرب زيد" لا يكون أمرا لزيد باللغة، ولا "اضرب" أمرا للرجل الذي تخاطبه وتقبل عليه من بين كل من يصح خطابه باللغة بل بك أيها المتكلّم، فالذي يعود إلى واضع اللغة أنّ "ضرب" لإثبات الضرب وليس لإثبات الخروج وأنّه لإثباته في زمان ماض وليس لإثباته في زمان مستقبل، فأمّا تعيين من يثبت له فيتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين والمعبرين عن ودائع الصدور والكاشفين عن المقاصد[45].

لقد أراد عبد القاهر بهذا أن يضع حدا فاصلا بين ما للغة وما للمتكلم من عناصر الدلالة في الكلام، فاللغة هي التي تحدد في الفعل "ضرب" أنّه يدلّ –معجميا- على إثبات الضرب ووظيفيا على إثباته في زمن مضى، أمّا ما يرجع إلى المتكلّم فهو تعيين الفاعل الذي يثبت له هذا المعنى، وإلى ذلك أشار بعض البلاغيين: "تعيين الفاعل منسوب إلى قصد المتكلّم ومفوض إليه...والعائد إلى الواضع تعيين المعنى وأنّه لإثبات الحدث المقترن بالزمان للفاعل. و في الجملة اشترَط أهل العربية القصد في الدلالة، فما يفهم من غير قصد من المتكلّم لا يكون مدلولا للفظ عندهم[46]. ولعل كلام عبد القاهر يُؤتي أُكُلَه من خلال تناول مقالته في الجملة الحالية، إذ أوضح أنّها على ثلاثة أقسام:

- جملة لا تَصلح فيها الواو، كقولك: أتاني عمرو يقود فرسه.
- وأخرى لا تصلح إلا مع واو، كقولك: أتاني وعليه ثوب ديباج.
- وثالثة تصلح أن يُجاء فيها بالواو وأن لا يُجاء بها.

وفي تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة، والقول في ذلك أنّ الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن تجيء مع الواو كقولك: جاءني زيد وعمرو أمامه، فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتة، وذلك كقولك: جاءني زيد وهو راكب، فلو تركت الواو لم يصلح، فلو

قلت: جاءني زيد هو راكب لم يكن كلاما. فإن كان الخبر في الجملة الاسمية ظرفا مقدّما كثر ترك الواو[47]، كقول بشار بن برد:

إذا أنكرتني بلدةٌ أو نَكِرْتُها خَرَجْتُ مع البازِي عليّ سوادُ[48]

يعني عليّ بقية من الليل، وعن سبب مجيئها بغير الواو قال فخر الدين الرازي: "الظّرف في تقدير اسم الفاعل، فقوله: خرجت مع البازي عليّ سوادُ، تقديره، خرَجْتُ باقيًا عليَّ سوادٌ، فسوادٌ ارتفَعَ باسم فاعل اعتمد على ذي الحال، فعمل عملَ الفعل. وإذا عاد الأمر إلى هذا كان الحال في ترك الواو ظاهرةً[49].

وإذا كانت الجملة تبتدئ بفعل مضارع مثبت غير منفي فإنها تكون عارية من الواو نحو: جاءني زيد يسرع. ويتغيّر الحكم في الجملة الفعلية إن دخل على الفعل المضارع حرف نفي فإنها تجيء بالواو وبغير واو دون مفاضلة، كقول أبي الأسود: "يصيب وما يدري"، وكقول أرطاة بن سُهَيَّة: "إن تلقَني لا ترى غيري بناظِرة". ومما يجيء بالواو وغير الواو الماضي مع "قد" و"ليس"، نحو: أتاني وقد جهده السير، وأتاني وليس عليه ثوب، ويجوز في كلا الموضعين حذف الواو[50].

وعليه نكون واهمين إن اعتقدنا أن إثبات الواو وحذفها في وجوه تصرّف الجملة الحالية يحكمه الاعتباط، وإنّما هو شيء مقصود اقتضاه النظم وفرضه التداول.فيجب أن يراعى هذا الضرب من التصرّف في التخاطب وإلا استحال الكلام إلى فساد وهُجْنَة، يقول عبد القاهر: "وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالا قد اختلفت بها الحال هذا الاختلاف الظاهر؛ فلابد من أن يكون ذلك إنّما كان من أجل علل توجبه وأسباب تقتضيه، فمحال أن يكون هاهنا جملة لا تصلح إلا مع الواو، وأخرى لا تصلح فيها الواو، وثالثة تصلح أن تجيء فيها بالواو وأن تدعها فلا تجيء بها، ثم لا يكون لذلك سبب وعلة، وفي الوقوف على العلة في ذلك إشكال وغموض؛ ذلك لأنّ الطريق إليه غير مسلوك والجهة التي منها تعرف غير معروفة"[51].

وبعد أن نبّه عبد القاهر الجرجاني إلى السياق النحوي الذي يضبط هذا المكون اللساني سارع إلى بيان أهمية وضرورة الوقوف على سبب وعلة ذكر واو الحال وحذفها؛ مؤكّدا أنّ الطريق إلى ذلك غير مسلوك والخوض فيه غير مأمون، حيث يحتاج الباحث في بيان صوره وتوجيه الرأي البلاغي فيها إلى بذْلِ الوُسع، حتى يكون الأمر في نهاية المطاف سهلا وفي متناول دارس البلاغة العربية. وليتسنّى له بيان ذلك مهّد لموضوعه بذكر أقسام الخبر، لما في ذلك من التأسيس للفْظ القاعدة التخاطبية، قال عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتمّ الفائدة دونه، وخبر ليس

بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأوّل خبر المبتدأ كمنطلق في قولك: زيد منطلق. والفعل كقولك: خرج زيد، وكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة.

والثاني هو الحال كقولك: جاءني زيد راكبا. وذلك لأنّ الحال خبر في الحقيقة من حيث إنّك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبته بالخبر للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكبا- لزيد إلا أنّ الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ابتداء بل بدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التَّبَع لغيره. وأمّا في الخبر المطلق نحو "زيد منطلق وخرج عمرو" فإنّك أثبت المعنى إثباتا جرّدته له وجعلته مباشرة من غير واسطة"[52].

شَمل هذا البسط المعرفي الرصين مصطلحين مهمّين في الدرس النحوي؛ يتعلّق الأمر بالخبر والحال، مع أنّهما يتفقان من حيث الدلالة في الإخبار، إلا أنّ المصطلح الأوّل أي "الخبر" ركن من أركان الجملة لا تحصل الفائدة دونه، فهو أحد طرفي الإسناد، أمّا المصطلح الثاني "الحال" فيدخل فيما سمّاه تمّام حسان بالتخصيص[53]. والتخصيص قرينة معنوية تُقيّد علاقة الإسناد؛ فإذا قلت: جاء زيد راكبا، فإنّك انتقلت في الإخبار من قيد خاص في المسند إليه (جاء زيد وليس عمرو أو خالد أو...) إلى قيد أخص في الهيئة (راكبا وليس ماشيا أو ...).

وبعد التمهيد باشر عبد القاهر الجرجاني بذكر القاعدة المعرفية الضابطة لمثل هذا النمط من أنماط التخاطب ثم شرع في تفسيرها، إذ قال: "وإذ قد عرفت هذا فاعلم أنّ كلّ جملة وقعت حالا ثم امتنعت من الواو؛ فذاك لأجل أنّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأوّل في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو؛ فذاك لأنّك مستأنف بها خبرا وغير قاصد إلى أن تضمّها إلى الفعل الأوّل في الإثبات"[54]. وتأويل ذلك أنّ علة دخول الواو على الجملة أن تستأنف الإثبات ولا تصل المعنى الثاني بالأوّل في إثبات واحد، فإذا قلت: جاءني وغلامه يسعى بين يديه، كان المعنى على أنّك بدأت فأثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت إثباتا ثانيا لسعى الغلام بين يديه، ولمّا كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى رابط يربط الجملة الثانية بالأولى فجيء بالواو[55]. في حين فسّر مقولة: "جاءني زيد يسرع" تفسيرَ "جاءني زيد مسرعا " من حيث إنّك تثبت مجيئا فيه إسراع وتصل أحد المعنيين بالآخر؛ وتجعل الكلام خبرا واحدا دون استئناف الإثبات، كأنّك قصدت إثباتا واحدا غير منقطع: جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة.

وإذ يُكْتفَى بهذا القدْر الجليل من بلاغة الجملة يتأكّد في ضوء ذلك واجب التأكيد أنّ عبد القاهر الجرجاني هو الذي أزاحَ عن البلاغة العربية ما كان يكتنفها من لبس وغموض. بل إن العلوي في الطراز صدّر كتابه بشهادة يحسن ذكرها؛ مفادها: "أوّل من أسّس من هذا العلم قواعده، وأوضح براهينه، وأظهر فوائده، ورتّب أفانينه الشيخ العالم النحرير علم المحققين عبد القاهر الجرجاني...فجزاه الله أفضل الجزاء...وله من المصنّفات فيه كتابان أحدهما لقّبه بدلائل الإعجاز والآخر لقّبه بأسرار البلاغة"[56].

فالأبواب التي ضمّنها عبد القاهر كتابه "الدلائل" من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، ووصل وفصل، وغير ذلك مما يدخل في إطار بناء الجملة والنظم بتوخّي معاني النحو في معاني الكلم هو الذي أضحى يُعرف فيما بعد بعلم المعاني. ولا يُنكر أحد أن هذا العلم قد فَتَقَ أزراره بعد استغلاقها واستهامها عبد القاهر الجراجاني ، صحيح أن هناك أكثر من منوال بلاغي مشار إليها في كتب معاني القرآن وغيرها مما أُلف في عهد سابق على عهد عبد القاهر غير أنّ الصورة اكتملت لعلم المعاني ونضجت وظهرت في ثوب قشيب مع عبد القاهر الجرجاني، ثم أحسن الزمخشري تطبيقها في الكشّاف.

ومّا سبق نخلص إلى أنّ البحث البلاغي شَقَّ طريقَه في تمثّل البيان القرآني في وقت مبكّر من تاريخ الحضارة الإسلامية، فقد أمدّنا بتجارب متعدّدة؛ كتجربة اللغويين والنحاة، وتجربة المتكلمين، وتجربة النقاد. ولعلّ أهمّ تجربة أغنت وأذكت جذوة هذا البحث ودفعت به إلى التوهّج ما قدّمه المتكلمون، إذ نشطوا في وضع رسائل وكتب بلاغية بقصد تفسير الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم،وقد اهتدوا ونفذوا إلى استكمال كثير من شُعَب المعاني ففتّقوا الكلام فيها وأبدعوا، مثبتين على وجه الإجمال أنّ الإعجاز البلاغيّ حاصل بوفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال،حال الخِطاب،وحال المخاطِب، وحال المخَاطَب، أو الجميع.

- **الهوامش:**

1) - ينظر: العمري، محمد: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2010، ص366.
2) - ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط12، ص55.
3) - ينظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998، ص10.
4) - رأى أندري مارتينيه أنّه ليس من حقّ عالم اللغة أن يصدر حكمه لها أو عليها، أي الكلمة. مبادئ اللسانيات العامة، تر: أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1985، ص10.
5) - ينظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص25-26.
6) - الرّمّاني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1976، ص40-41.

7) - المصدر نفسه، ص29.
8) - لمصدر نفسه، ص29.
9) - سورة السبأ، الآية: 13.
10) - ينظر: المصدر نفسه، ص30.
11) - سورة الأعراف، الآية: 172.
12) - سورة الأعراف، الآية: 44.
13) - ينظر: المصدر نفسه، ص: 31-32.
14) - المصدر نفسه، ص38-41.
15) - ابن السّكيت، الألفاظ، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1، 1998، ص 482.
16) - ينسب البيت للفرزدق وفي بعض المراجع لزينب بنت الطثرية. اللسان، 204/13.
17) - البيت للعباس بن مرداس. شرح المفصل، ط ليبزج، 1184/2. والشعر والشعراء، ط شاكر، 300/1.
18) - الرّمّاني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف ومحمد زغلول سلام، ص42.
19) - سورة الحاقة، الآية: 29.
20) - سورة يس، الآية: 37.
21) - سورة الحجر، الآية: 94.
22) - الرّمّاني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف ومحمد زغلول سلام، ص44.
23) – المصدر نفسه، ص27.
24) - ينظر: محمد محمد أبو موسى، الإعجاز البلاغي دراسة تحليلية لتراث أهل العلم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1997، ص56.
25) - ينظر: المرجع نفسه، ص56.
26) - ينظر: العمري، محمد، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص407-410.
27) - الخفاجي، ابن سنان: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، طر، 1982، ص59.
28) - المصدر نفسه، ص63.
29) - المصدر نفسه، ص64-89.
30) - ينظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص28.
31) - الأخضر الجمعي، اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، ط1، 2001، ص105-107. مع بعض التصرّف
32) - الخفاجي، ابن سنان: سر الفصاحة، ص 111.
33) - المصدر نفسه، ص171.
34) - الأخضر الجمعي، اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، ص107.
35) - الخفاجي، ابن سنان: سر الفصاحة، ص232. وينظر المصدر السابق، ص107.
36) - حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، ط1، 1981، ص441.
37) - ينظر: العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص416.

38) - حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، ص441.

39) - الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، صحّح أصله محمد عبده ووقف على تصحيح طبعه محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية بيروت، ص73-74.

40) - المصدر نفسه، ص415.

41) - ينظر: حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية،، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998، ص63.

42) - الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط7،بيروت، 1432ه، ص49.

43) - ينظر: حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص74.

44) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص315.

45) - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص335. وينظر: حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص75.

46) - ينظر: حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ص75.

47) - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 156 وما بعدها.

48) - بشار بن برد، الديوان، شرح وتكميل محمد الطاهر بن عاشور ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ط1957، 49/3.

49) - الرازي، فخر الدين: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ط1، 2004، ص207.

50) - ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص162.

51) - المصدر نفسه، ص163.

52) - المصدر نفسه، ص164.

53) - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة دار البيضاء، ط2001، ص194-198. لا ترتبط قرينة التخصيص بالملابسة (الحال) فحسب، بل تشمل أيضا : التعدية (المفعول به)، والغائية (المفعول لأجله والمضارع بعد اللام، وكي والفاء الخ)، والمعية (المفعول معه، والمضارع بعد الواو)، والظرفية (المفعول فيه)، والتحديد والتوكيد (المفعول المطلق)، والتفسير (التمييز)، والإخراج (الاستثناء). بمعنى أنّ هذه القرائن المعنوية المتفرّعة عن التخصيص يعبّر كل منها من جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة.

54) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص164-165.

55) - ينظر: المصدر نفسه، ص165-166.

56) - العلوي، يحي بن حمزة،: الطراز، مطبعة المقتطف، مصر، ص4. وينظر: عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1998، ص417.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
2. الأخضر الجمعي، اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، ط1، 2001.

3. أندري مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، تر: أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي، دمشق، 1985.
4. الأندلسي، أبو حيان: تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.
5. أنيس، إبراهيم: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، ط2، سنة1963.
6. بشار بن برد، الديوان، شرح وتكميل محمد الطاهر بن عاشور ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ط1957.
7. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة دار البيضاء، ط2001.
8. ابن تيمية، الاستقامة، تحقيق محمد رشاد سالم، المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، سنة 1983.
9. ابن تيمية،العبودية، بيروت: المكتب الإسلامي، 1399هـ
10. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، صحّح أصله محمد عبده ووقف على تصحيح طبعه محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية بيروت.
11. حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، ط1، 1981.
12. حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية،، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998.
13. حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998.
14. الخفاجي، ابن سنان: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982.
15. درّاز، محمد عبد الله: النّبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن، دار الثقافة، الدوحة، ط1985.
16. الدريدي، سامية: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة، بنيته وأساليبه، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2008.
17. الرازي، فخر الدين: التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981.
18. الرازي، فخر الدين: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ط1، 2004.
19. الرافعي، مصطفى صادق : تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط6، 2001.
20. الرّمّاني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، 1976.
21. الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط7،بيروت، 1432هـ.
22. الزمخشري، تفسير الكشاف، دار المعرفة، بيروت،ط3، 2009.
23. ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط12.
24. السكاكي، أبو يعقوب: مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2000.
25. ابن السّكيت، الألفاظ، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1، 1998.
26. السيوطي:البلاغة القرآنية المختارة من الإتقان ومعترك الأقران: تح: السيد الجميلي، دار المعرفة، القاهرة، ط1، 1993.
27. شرح رسالة الرماني في إعجاز القرآن، كشف عنه وعلّق عليه زكريا سعيد علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1997. قال المعلّق: الشرح لعالم مجهول كأنّه عبد القاهر الجرجاني.

28. الشهري، عبد الهادي بن ظافر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2004.
29. شوقي، ضيف: البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط11.
30. صولة، عبد الله: الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، دار الفارابي، بيروت، ط2، 2007.
31. صولة، عبد الله: في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2011.
32. الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ط1984.
33. طه، عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998، الدار البيضاء.
34. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1998.
35. عرار، مهدي أسعد: جدل اللفظ والمعنى جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية، دار وائل، عمان، ط1، سنة 2002.
36. العزاوي، أبو بكر: اللغة والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ط1، 2009.
37. ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط1، 2001.
38. العلوي، يحي بن حمزة،: الطراز، مطبعة المقتطف، مصر.
39. عمرو بن قميئة: الديوان، تح: حسن كامل الصّيرَفي، مطابع دار الكتاب العربي، ط1965.
40. العمري، محمد: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2010.
41. فان ديك، النص و السياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي و التداولي، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، ط2000، المغرب.
42. ابن قيّم الجوزية: بدائع الفوائد، ضبط وتخريج أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ط1، سنة 1414هـ - 1994م ، بيروت.
43. لاشين، عبد الفتاح: البيان في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2004.
44. محمد العبد، إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي مدخل لغوي أسلوبي، دار المعارف، ط1، 1988، مصر.
45. محمد محمد أبو موسى، الإعجاز البلاغي دراسة تحليلية لتراث أهل العلم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1997.
46. مطلوب، أحمد: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ط1987.
47. يحي رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي، الاستراتيجية والإجراء، عالم الكتاب الحديث، ط1، 2007.